في مواجهة تهويد الأرض

IV

الجليل ومشاريع التغيير الديموغرافي

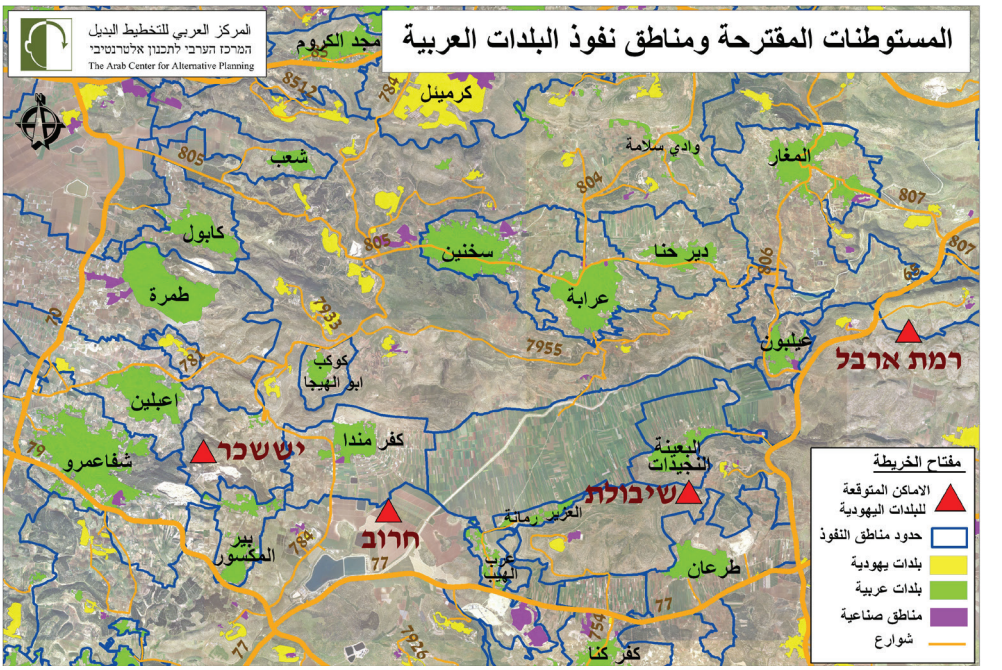

بلدات الجليل والمستعمرات المزمع إقامتها

يمكن تقسيم مساعي تهويد الجليل منذ سنة ١٩٤٨ إلى عدة مراحل، وكان هدفها الأساسي، ولا يزال، فرض أغلبية يهودية فيه، وربطه اقتصادياً بمركز البلد، وخصوصاً تل أبيب ومنطقتها.

في المرحلة الأولى عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مصادرة مئات الآلاف من الدونمات في الجليل والمثلث، فضلاً عن هدم وإزالة ٢٣ قرية من الوجود، وقد أنشأت

نحو ٣٠٠ مستعمرة يهودية بإشراف كامل من رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول دافيد بن ـ غوريون (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) الذي اشتهر بقوله: "الاستيطان نفسه هو الذي يقرر ما إذا كان علينا أن ندافع عن الجليل أم لا."

وبعد العدوان الثلاثي وحرب السويس في سنة ١٩٥٦ تم طرح مشروع "تطوير الجليل" الذي يتضمن بناء عدة مدن يهودية في الجليل أبرزها "نتسيرت عيليت" (الناصرة العليا) على أراضي الناصرة، و"كرميئل" على أراضي قرى الشاغور على شارع عكا ـ صفد، ومدينة "معالوت" أقصى شمال فلسطين المحتلة.

وفي سنة ١٩٧٥، وخلال ولاية حكومة يتسحاق رابين الأولى، أُعلن مشروع "تطوير الجليل" الذي يمكن بموجبه مصادرة ٢٠,٠٠٠ دونم من أراضي الفلسطينيين العرب، وتخصيص ٥ مليارات شيكل لجلب أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستوطن يهودي إلى منطقة الجليل، وذلك من أجل تغيير الواقع الديموغرافي لمصلحة اليهود. وقد باشرت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الخطة بمصادرة أراضٍ في منطقة البطوف.

وفي سنة ١٩٧٦ قدم متصرف لواء الشمال يسرائيل كينغ وثيقة سرية سُمّيت فيما بعد باسمه، هدفها إفراغ الجليل من أهله الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم وتهويدها، وقُدمت كتوصيات إلى الحكومة الإسرائيلية بعنوان: "مشروع مذكرة معاملة عرب إسرائيل". وقد حذّر كينغ فيها من خطر ازدياد عدد الفلسطينيين في شمال فلسطين المحتلة، والذي أصبح مساوياً تقريباً لعدد اليهود في حينه، كما حذّر من أنه خلال أعوام قليلة، فإن الفلسطينيين سيصبحون

سهل البطوف

أكثرية، وسيغيّرون الطابع اليهودي للكيان الصهيوني. وحثّ كينغ في وثيقته الترانسفيرية العنصرية، الحكومة الإسرائيلية على العمل على تقليل نسبة الفلسطينيين في منطقتَي الجليل والنقب.

وتضمّن المشروع الذي نشرت تفاصيله الصحف الإسرائيلية في أواسط سنة ١٩٧٦، خمس مسائل يتوجب العمل عليها لمواجهة الوجود الفلسطيني في الجليل، وهي: المشكلة الديمقراطية ومظاهر الشوفينية العربية؛ الزعامة العربية وتأثيرها؛ الاقتصاد والعمالة؛ التعليم؛ فرض القانون.

وبعد يوم الأرض في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦، باشرت الحكومة الإسرائيلية العمل على أن يزداد عدد المستوطنين اليهود في الجليل، حتى سنة ١٩٨٣، من ٢٩٠,٠٠٠ إلى ٤١٥,٠٠٠، تنفيذاً لـ "مشروع كينغ".

وفعّلت حكومة مناحم بيغن الذي تولى رئاستها في سنة ١٩٧٧، سياسة "تهويد الجليل"، فتم هدم نحو ٨٠٠ منزل عربي في الجليل بحجة "البناء غير المرخص"، كما أنها وطّنت ١٨,٠٠٠ مستوطن.

وفي الأعوام الأخيرة، كثفت الحكومة الإسرائيلية خططها لتشجيع اليهود على الانتقال إلى العيش في الجليل من خلال بناء وحدات سكنية وتقديم دعم حكومي كبير، والعمل على تحسين شبكة المواصلات ومنح تخفيضات على الضرائب. وبموازاة المحفزات المقدمة إلى اليهود، صعّدت إسرائيل من وسائل القمع تجاه المواطنين العرب، وخصوصاً عدم إصدار رخص البناء

لوحة تذكارية لشهداء يوم الأرض في سنة ١٩٧٦

لهم، وزيادة هدم المنازل، وسنّ تشريعات تجبرهم على مغادرة أرض أجدادهم والعيش في عدد قليل من المدن المكتظة بالسكان.

ففي حزيران / يونيو ٢٠٠٥ عُقد مؤتمر بعنوان "مؤتمر الجليل ٢٠٠٥: تطوير الجليل كهدف وطني" في مدينة كرميئل، وشارك فيه ثلاثة من كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية آنذاك: رئيس الوزراء أريئيل شارون؛ وزير المالية بنيامين نتنياهو؛ وزيرة التعليم ليمور ليفنات؛ ولم يُدعَ إليه أي من القادة العرب، مع أن سكان الجليل، في معظمهم، من العرب. وناقش شارون في كلمته خطة فك الارتباط مع غزة، مشيراً إلى أن هذه الخطة ليست مجرد انسحاب من غزة، بل تهدف أيضاً إلى زيادة عدد اليهود المستوطنين في الجليل والنقب والقدس الكبرى، ذلك بأن تطوير الجليل يتم من خلال بناء تجمعات يهودية جديدة، مشدداً على أن تطوير الجليل والنقب هو من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى حكومته لتحقيقها.

وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، كشف وزير تطوير الجليل والنقب آنذاك شمعون بيرس النقاب عن أكبر برنامج تهويد في الجليل، وعرض أكثر من ١٠,٠٠٠ شقة سكنية للبيع في المنطقة، فضلاً عن خطة لبناء ١٠٤ مجمعات سكنية جديدة في محاولة لجذب اليهود. وفي تلك المناسبة دعا بيرس الإسرائيليين إلى الاستيطان والاستمتاع بالأراضي والبيئة الجميلة في الجليل، مشيراً إلى أن الحكومة ستنشئ نظاماً للسكة الحديد، وتخفّض سعر الأراضي المخصصة للبناء السكني. واشتملت رزمة الحوافز الخاصة على حسم قدره ١٣٪ على الضرائب، وكذلك مستردات على الضرائب البلدية، وذلك للراغبين في الاستيطان في الجليل، بما في ذلك طبرية والكرمل وبيسان (بيت شان) ومعالوت ونهاريا ونتسيرت عيليت وعكا والعفولة.

أمّا الخطة الأخيرة لتهويد الجليل، والتي كُشف عنها في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، فتحمل اسم "خطة المناطر"، وهي امتداد لمجمل الخطط الاستيطانية السابقة، وتهدف إلى إنشاء عدة مستعمرات هي: يسخار؛ رمات ربيل؛ خروب؛ شيبوليت.

عرب الجليل يرفعون الصوت

وكان لتشبّث مَن تبقّى من الفلسطينيين في الجليل بأرضهم، وتفضيل اليهود السكن في المدن، دور في الإبقاء على أغلبية عربية في مقابل اليهود.

وإزاء المشروع الأخير لتهويد الجليل، بادر رئيس كتلة "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" النائب حنّا سويد، إلى طلب عقد جلسة خاصة للجنة الداخلية التابعة للكنيست، من أجل بحث مشاريع التوطين الجديدة في الجليل التي نشرت وسائل الإعلام معلومات عنها.

وزع مكتب النائب سويد بياناً صحافياً عن مجريات الجلسة التي عُقدت الاثنين ٣ شباط / فبراير ٢٠١٤، ونُقل عنه قوله: "إن مشاريع التهويد المزعومة وإقامة بلدات جديدة تتعارض مع توجيهات وسياسة التخطيط الرسمية المعلنة، وفقاً للمخطط القطري 'تاما ٣٥'، بالإضافة إلى تضييق الخناق على البلدات القائمة وبالذات البلدات العربية، بخنقها ومنع تطورها، ناهيك عن إقامة هذه التجمعات كبلدات جماهيرية سيُمنع المواطنون العرب من السكن فيها بموجب تعديل القانون الذي تم قبل ثلاث سنوات." وتساءل سويد: "كيف يتم تقديم مخططات تتعارض مع أسس التخطيط الرسمية؟ والأنكى من ذلك ألا تخجل هذه الحكومة من استخدام

النائب حنّا سويد

المصطلحات العنصرية والبوح بمصطلحات التوازن الديموغرافي؟"

وأضاف أن "وجود دائرة الاستيطان في بؤرة هذا المشروع يعيدنا إلى المربع الأول، ولا يعقل أن تتحول قضية إقامة بلدات جديدة إذا كان هناك حاجة لإقامتها أصلاً إلى حرب قومية، لذلك يجب النظر إلى ما يحتاجه الجليل من خدمات وتطوير، وهذا لا يتم من خلال استيراد المزيد من اليهود إلى الجليل. وإذا كان هناك نية لإقامة بلدات جديدة، فلتقم بلدات تتسم بالجوهر الديمقراطي وتتسع لكل المواطنين على مختلف انتماءاتهم واختلافاتهم."

ويقول مدير "المركز العربي للتخطيط البديل" رجا خوري: "أطلّت المنظمات الإسرائيلية، وعلى رأسها الحكومة وذراعها التابعة لـ "الهستدروت الصهيوني"، لتفرض مخططاً جديداً هدفه تهويد الجليل، الأمر الذي يؤكد شعور الإسرائيليين حكومة وشعباً بالقلق الكبير من التزايد الديموغرافي للمواطنين العرب في البلاد، وهو ما أشار إليه مخطط التهويد الذي بدأ يُستلُّ من الأدراج الوزارية ليُفرَض كواقع على البلدات العربية الفلسطينية الواقعة في الجليل، من دون التغاضي عن مخططات أُخرى تحاصر النقب والمثلث. وهكذا، تسيطر على كل قطعة أرض ليست من حقها، وتضمن بذلك الأمن لشعبها، بينما يسكن الفلسطينيون في الداخل إمّا في بيوت متراصة فوق بعضها البعض، أو حتى في خيام كما يعيش كثيرون في النقب."

رجا خوري

ويضيف: "ترى حكومة إسرائيل وساستها أن الفرصة مواتية الآن تحديداً، كي تحاصر البلدات العربية بمستعمرات جديدة من كافة الجهات، وقريباً ستحاول الدولة بأذرعها السلطوية تمرير مخطط لإقامة أربع مناطق يهودية تجتاح الجليل وتبتلع الأراضي العربية التي هي في الأصل منهوبة ومصادرة في غالبيتها، أو أنها فعلياً ليست بملكية المواطنين العرب."

ويتابع خوري قائلاً: "كشفت وسائل الإعلام

العبرية مؤخراً عن مبادرة جديدة اقترحتها الحكومة الإسرائيلية لتجديد مخطط تهويد الجليل بهدف تهويد المنطقة في شمال فلسطين المحتلة، بما في ذلك المدينة المختلطة عكا، وسائر بلدات الجليل، وعلى رأسها توسيع مدينة كرميئل في الشاغور على حساب القرى العربية المجاورة، وإقامة مستعمرات في منطقة سهل البطوف، وقريباً من منطقة الناصرة وشفا عمرو. وباختصار، قرب كل بقعة عربية، سيسعى المخطط لفرض مواطنين يهود يحيطون البلدات العربية كأخطبوط."

ويشير خوري إلى أن: "الجهة الاستيطانية للحكومة، أي 'قسم الاستيطان التابع للهستدروت الصهيوني'، قررت بلورة خطة جديدة وجدّية لتهويد الجليل بغية تغيير الميزان الديموغرافي فيه الذي يميل لصالح فلسطينيي الـ ٤٨، عبر زيادة نسبة السكان اليهود سعياً إلى تحقيق غالبية يهودية تسيطر على الأراضي اعتماداً على الخارطة الهيكلية القُطرية." ويضيف: "لقد تم تحويل المخطط لعدة مكاتب هندسية للتنظيم والبناء التي طُلب إليها المشاركة في مناقصة لبلورة وثيقة يتم من خلالها استيعاب ١٠٠,٠٠٠ يهودي في الجليل، في سهل البطوف [البلدات العربية: سخنين؛ عرّابة؛ دير حنا؛ قرى أُخرى قريبة]. وهكذا يكون قسم الاستيطان في الهستدروت هو الذراع التنفيذية للحكومة في تطوير الاستيطان اليهودي في الجليل والنقب أيضاً."

ويضيف خوري أن الوثيقة تعترف بأن خريطة "المناطر"، أي المستعمرات اليهودية التي أُقيمت في الجليل منذ قيام إسرائيل، "أوجدت استيطاناً قوياً، لكنه لم ينجح في ترجيح كفة الميزان الديموغرافي في الجليل لصالح اليهود، وخصوصاً أن هناك إشارة واضحة إلى هجرة المواطنين اليهود من الشمال والجليل باتجاه مركز البلاد (تل أبيب) والجنوب (بئر السبع والمستعمرات في النقب)."

ويلفت إلى أن "الذراع الاستيطانية الحكومية المذكورة تقترح إقامة أربع بلدات يهودية جديدة لضمان استقطاب عشرات آلاف المستوطنين اليهود إلى الجليل، علماً بأنه تمّت المصادقة على إقامة مدينتين جديدتين، هما شيبوليت ورمات أربيل، رسمياً لكن لم يتم بعد إقرار إقامتهما في مؤسسات التنظيم والبناء، وفي الأفق منطقتان أُخريان هما يسخار وخروب. كما يتضمن المخطط أيضاً توسيع عشرات البلدات اليهودية بعشرات آلاف الدونمات بحيث تمتد ما بين طبرية ومنطقة البطوف التي فجّرت أحداث يوم الأرض الفلسطيني في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦، وكانت حصيلة المواجهات استشهاد ستة فلسطينيين وجرح المئات ممَّن تصدوا لمصادرة الأرض ومشاريع الاستيطان."

ويختم خوري قائلاً: "وفق إحصائيات 'المركز العربي للتخطيط البديل'، يوجد نحو ٧٧ سلطة محلية عربية، خمس منها فقط لديها لجان تنظيم، أمّا البقية فتتبع لجاناً يهودية تتحكم وتسيطر على الأرض. وهناك ٣٣ مخططاً هيكلياً لبلدات عربية تقع غالبيتها في الجليل وتضم قرابة ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية عالقة منذ سنوات في مؤسسات التخطيط والبناء التي تماطل بالمصادقة عليها، وتحول دون توسيع مسطحات النفوذ للبلدات التي بحاجة فورية لنحو ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية."

وتقول مخططة المدن عناية بنّا جريس من "المركز العربي للتخطيط البديل" إن خطة

"المناطر" وُضعت في ثمانينيات القرن المنصرم، "لخلق توازن ديموغرافي مع الفلسطينيين في الجليل البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، في حين يُقدّر عدد اليهود بـ ٦٣٠,٠٠٠."

وانتقدت بنّا المخططات السلطوية الإسرائيلية، مشيرة تحديداً إلى المخطط الهيكلي القُطري "تاما ٣٥"، الذي يسمح بإقامة مستعمرات جديدة وتوسيع مسطحات نفوذ القرى التعاونية اليهودية الصغيرة، ويفرض قيوداً على الاستيطان الزراعي، رافضة بشدة تطبيق خطة التهويد التي تسمح بالتغيير وفق اعتبارات ليست مهنية، وإنما مبنية أساساً على ما يُسمى "التوازن الديموغرافي لمصلحة اليهود".

وتشير بنّا إلى أن "إسرائيل عمدت خلال السنوات العشر التي تلت النكبة إلى مصادرة نحو مليون دونم، وإقامة نحو ١٠٤ بلدات يهودية في الجليل من دون أن تقام حتى اليوم أي بلدة عربية، وواصلت سياسة مصادرة ملكية الأراضي وتحويلها لنفوذ المجالس اليهودية، إذ تقلصت ملكية الفلسطينيين في الداخل للأراضي ومسطحات البلدات العربية لتقتصر على ٣,٤٪ من مساحة الدولة بحدود ١٩٦٧، مع أن تعدادهم من السكان يصل إلى ١٨٪ من مجمل عدد سكان إسرائيل." ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(تقارير مختارة ـ ٦)

الاتحاد الأوروبي والمستوطنات الإسرائيلية

من الدعم إلى قرار المقاطعة

٩٢ صفحة ٥ دولارات